الأنباء
الجمعة 22 يونيو 2012

«الإخوان المسلمين» يعلنون الاعتصام العام حتى الإعلان عن الرئيس

«العليا للرئاسة»: لا نقبل التهديد من أحد.. ونتيجة الانتخابات ستعلن الأحد والبورصة تخسر 18,3 مليار جنيه في أسبوع انتظار رئيس مصر

جانب من خيام الاعتصام في ميدان التحرير أمس (ا.ف.پ)

القاهرة ـ وكالات: واصلت البورصة المصرية خسائرها لدى إغلاق تعاملات أمس نهاية تداولات الأسبوع متأثرة بإرجاء إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية إلى مطلع الأسبوع المقبل، مع زيادة الترقب والمخاوف لدى المستثمرين مع زيادة احتقان الشارع السياسي مع تزايد أعداد المتظاهرين والمعتصمين في الميادين يقابلها تعزيزات أمنية مشددة.

وسجلت البورصة المصرية خسائر سوقية خلال جلسة أمس قدرها 3,8 مليارات جنيه ليصل رأسمالها السوقي إلى 303 مليارات جنيه عند الإغلاق، فيما ترتفع الخسائر السوقية إلى نحو 18,3 مليار جنيه منذ مطلع الأسبوع الجاري على خلفية ترقب إعلان النتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة.

وهبط مؤشر البورصة المصرية لدى إغلاق أمس بنسبة 1,8٪ مسجلا 4031,60 نقطة، كما هبط مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس» 70 بنسبة 0,95٪ ليغلق عند مستوى 373,39 نقطة، ومؤشر «إيجي إكس» 100 الأوسع نطاقا بنسبة 1,47٪ منها الأسبوع عند مستوى 373,39 نقطة.

وواصلت أحجام التداول معدلاتها المتدنية عند إغلاق تعاملات اليوم حيث لم تتجاوز مستوى 335 مليون جنيه منها أكثر من 40 مليون جنيه تعاملات سوق السندات ونقل الملكية.

وقال وسطاء بالسوق إن إرجاء إعلان نتيجة الانتخابات، خلق حالة من الارتباك والمخاوف لدى المستثمرين مع طول فترة الانتظار وانعكاس ذلك على الشارع السياسي وبالتالي على الأوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد.

وقال محمود البنا محلل أسواق المال إنه لا صوت يعلو فوق صوت انتظار نتيجة الانتخابات وما يدور حولها من تكهنات، مشيرا إلى أن ذلك انعكس على أداء السوق وزاد المخاوف بشأن مستقبل مناخ الاستثمار في مصر.

وأوضح أن ما تشهده البلاد من أوضاع سياسية سواء ما يتعلق بالتظاهرات في مختلف الميادين أو الانتشار الأمني المكثف وردود الأفعال تجاه الاعلان الدستوري المكمل وتقليص صلاحيات الرئيس وحل البرلمان، خلق حالة سلبية لدى المستثمرين ومخاوف دفعت أغلبهم للتحفظ عند شراء الأسهم المتدنية بالسوق خاصة مع مواصلة الأجانب الاتجاه البيعي منذ فترة طويلة.

الى ذلك، أعلن مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، في جلسته التي عقدت أمس الأول، الدعوة لاعتصام مفتوح في جميع ميادين مصر حتى يتم الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات الرئاسية لجولة الاعادة بين المرشحين محمد مرسي وأحمد شفيق.

وأضاف مكتب الإرشاد أن إعلان الإخوان المسلمين جاء بعد سريان شائعات كثيرة وكذلك معلومات وردت الى الجماعة تفيد بتبديل نتائج الانتخابات.

ولم يحدد البيان الذي أصدرته اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر الأربعاء حول نظر أكثر من 400 طعن تقدم بها مرسي وشفيق، موعدا لإعلان النتيجة الرسمية.

وأكد البيان حاجة اللجنة الى مزيد من الوقت للاستمرار في نظر الطعون وفحصها، وقد أضفت هذه الصيغة الغامضة شكوكا بتأجيل الإعلان الذي كان مقررا له امس الخميس وفق قانون الانتخابات، والذي ينص على إعلان النتائج خلال الثلاثة أيام التالية لانتهاء الانتخابات.

وشهد ميدان التحرير الأربعاء اعتصاما لآلاف المحتجين على إجراءات المجلس العسكري، والتي شملت إصدار إعلان دستوري مكمل يحدد صلاحيات رئيس الجمهورية، فضلا عن حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب.

وشارك في المظاهرة عدد من القوى السياسية التي أسهمت في الثورة والقوى الإسلامية مثل جماعة الاخوان المسلمين وحزب النور.

كما شارك في المظاهرة شباب ونشطاء كانوا قد أعلنوا مقاطعتهم للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

في المقابل، شدد المستشار حاتم بجاتو، أمين اللجنة العليا للانتخابات أمس على أن اللجنة «لا تقبل التهديد من قبل أحد»، وأنها «لا تحكم الا بصحيح القانون»، مؤكدا أن «نتيجة الانتخابات الرئاسية ستعلن الأحد القادم».

وقال بجاتو ان حملة د.محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة تقدمت بـ 220 طعنا على نتيجة الانتخابات، كما تقدمت حملة الفريق شفيق بـ 190 طعنا، مشيرا الى ان اعلان النتيجة مسبقا من خلال تجميع محاضر لجان الفرز أمر غير منطقي.

وأضاف بجاتو، خلال مداخلة هاتفية لبرنامج «القاهرة اليوم»، الذي يقدمه الاعلامي عمرو أديب، ويذاع على قناة أوربت، أن هناك أخطاء في تجميع الأصوات على مستوى المحافظات، وأنه بعد الكشف على الطعون سيتم اعادة تجميع الأصوات من جديد ومن ثم اعلان النتيجة النهائية، بحسب تقرير لصحيفة «اليوم السابع» المصرية، يوم الأحد. وأوضح بجاتو أن الطعون التي تقدم بها كلا المرشحين تتصل بنتائج الانتخابات في أماكن محددة، وهناك طعون على النتائج في محافظات بعينها، وغالبا تكون هذه المحافظات التي يحرز فيها أحد المرشحين فارقا كبيرا في الأصوات عن المرشح الآخر.

ومن جهتها، أعلنت حملة د. محمد مرسي أن «عدم اعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية امس أمر غير مقبول»، وأضافت غرفة عمليات الحملة، في اتصال هاتفي، مع موقع صحيفة «الوطن» المصرية، أنهم لن يقفوا صامتين، وأن اللجنة القانونية ستتحرك لمواجهة هذا القرار.

الى ذلك، حددت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الاداري في مصر جلسة السادس والعشرين من هذا الشهر للنظر في جميع الدعاوى التي تطالب ببطلان وحل الجمعية التأسيسية الثانية، والتي تم انتخابها من قبل أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

وكانت محكمة القضاء الاداري قد تلقت عددا من الدعاوى في هذا الشأن أقامها عدد من المحامين والمراكز الحقوقية.

«القضاء الإداري» ينظر طعون بطلان اللجنة التأسيسية في 26 يونيو

بعد أن اعتقله أمن الدولة للاشتباه في ضلوعه بتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية

المؤبد لـ 4 ضباط و15 عاماً لخامس بتهمة قتل سلفي تحت التعذيب

القاهرة ـ رويترز: قالت مصادر قضائية إن محكمة الجنايات في مدينة الإسكندرية الساحلية المصرية حكمت أمس بالسجن المؤبد على أربعة ضباط شرطة والسجن 15 عاما على خامس لإدانتهم بقتل شاب سلفي تحت التعذيب. وقال مصدر إن الحكم صدر غيابيا على الضباط الأربعة الذين عاقبتهم المحكمة بالسجن المؤبد وحضوريا على الضابط الخامس.

وكان جهاز مباحث أمن الدولة الذي صدر قرار بحله بعد ثورة يناير العام الماضي ألقى القبض على سيد بلال للاشتباه بضلوعه في تفجير أمام كنيسة القديسين بالمدينة في الساعات الأولى من صباح أول أيام عام 2011 وعذب تعذيبا أفضى إلى موته كما جاء بأوراق القضية حسبما ذكر المصدر.

وأعيدت جثة بلال إلى أسرته بعد يوم من إلقاء القبض عليه وبها آثار تعذيب وحروق.

وكان مقتل بلال ومن قبله الناشط خالد سعيد في مدينة الإسكندرية أيضا من بين أسباب دفعت نشطاء للدعوة على الإنترنت لمظاهرات احتجاج على نظام الحكم يوم 25 يناير عام 2011 تحولت إلى انتفاضة شعبية أسقطت الرئيس حسني مبارك بعد 18 يوما.

وفي أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012 شغل السلفيون المركز الثاني في البرلمان المصري الذي هيمن عليه الإسلاميون في أول انتخابات تشريعية أجريت بعد سقوط مبارك.

وقال المصدر إن الضابط الذي حكم عليه حضوريا يدعى محمد عبد الرحمن الشيمي وإنه كان يحمل اسما مستعارا كضابط بجهاز مباحث أمن الدولة هو علاء زيدان.

وتقول منظمات تراقب حقوق الإنسان إن جهاز مباحث أمن الدولة ألقى القبض على ألوف المعارضين لحكم مبارك وعذب البعض منهم لانتزاع اعترافات وان عددا من المعارضين قتلوا بسبب التعذيب.

وقال المصدر إن المحكمة قضت بتعويض لثلاثة سلفيين آخرين تعرضوا لتعذيب إلى جانب سيد بلال بعد الاشتباه ايضا بصلتهم بتفجير الكنيسة.

وقال شهود عيان إن أقارب بلال الذي كان يبلغ من العمر 32 عاما وقت وفاته هتفوا ابتهاجا بعد صدور الحكم مرددين «الله أكبر ولله الحمد».

وقال المحامي خلف بيومي الذي ترافع في القضية عن أسرة بلال إن القضية حفظت ثم فتح التحقيق فيها من جديد بعد الانتفاضة.

وأضاف «هذه الأحكام تعبير حقيقي عن وضع مؤلم عاشه المجني عليه وهي بداية رد اعتبار للمجني عليهم ولأسرة الشهيد سيد بلال».

وأضاف «هذا الحكم يعتبر بداية تطهير للداخلية من المفسدين الذين أهدروا كرامة المواطن المصري 30 عاما».

وقال الشهود إن إجراءات أمن مشددة اتخذت حول المحكمة وداخلها قبل النطق بالحكم.

وقتل في تفجير كنيسة القديسين مار مرقص الرسول والبابا بطرس خاتم الشهداء 23 مسيحيا وأصيب عشرات آخرون. ووقع التفجير لدى خروج المصلين من الكنيسة بعد صلاة بمناسبة العام الجديد.

وإلى اليوم لم تصل النيابة العامة إلى متهمين في حادث كنيسة القديسين.

وكان جوزيف ملاك محامي الكنيسة أقام دعويين قضائيتين وتقدم ببلاغات عديدة إلى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد طالبا استكمال التحقيقات وإرسال تحريات وزارة الداخلية إلى النيابة العامة بالإسكندرية.

وقال ملاك لـ «رويترز» أمس إنه اتهم وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي الذي وقع التفجير في عهده بالتقصير والإهمال الجسيم الذي وصل الى حد التواطؤ.

وقالت صحف محلية إن العادلي ربما كان وراء التفجير بتعليمات من مبارك بسبب خلاف مكتوم بين الرئيس السابق والبابا الراحل شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية.

واتهم العادلي جيش الإسلام وهو منظمة متشددة في غزة بالوقوف وراء الانفجار لكن سرعان ما نفت المنظمة ذلك.

وعوقب مبارك والعادلي بالسجن المؤبد في الثاني من يونيو بتهم تتصل بقتل متظاهرين خلال الانتفاضة.

والضباط الأربعة الذين حكمت عليهم المحكمة بالسجن المؤبد هم حسام الشناوي وأسامة الكنيسي وأحمد مصطفى الذي عرف باسم أدهم البدري ومحمود عبدالعليم.

أكد أن الدولة تبذل جهودا حثيثة لعلاج مشكلة بطء التقاضي

وزير العدل المصري: خروقات جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية محل تحقيق

القاهرة ـ كونا: قال وزير العدل المصري المستشار عادل عبدالحميد ان اي تجاوزات او خروقات تتعلق بجولة الاعادة في الانتخابات الرئاسية محل تحقيق قضائي في النيابة العامة.

واضاف عبدالحميد في تصريحات للصحافيين على هامش اجتماع ختامي لنتائج دراسة مشتركة بين محكمة النقض المصرية والمعهد الفرنسي لبحوث التنمية ان ذلك يأتي في ضوء تقدم لجنة الانتخابات الرئاسية ببلاغات الى النائب العام تتناول هذه الخروقات والانتهاكات، مشيرا الى انه سيتم الاعلان عن نتائج التحقيقات فور الانتهاء منها.

واكد ان الدولة تبذل جهودا حثيثة لعلاج مشكلة بطء التقاضي في مصر حرصا على تحقيق العدالة الناجزة واحقاق الحقوق بين المواطنين وحل مشاكل المتقاضين.

وشدد على اهمية التنفيذ السريع للاحكام الصادرة من المحاكم مشيرا الى ان عدم تنفيذ الاحكام القضائية يعد نوعا من انواع الظلم خاصة ان احد اهداف ثورة 25 يناير هو ارساء دولة سيادة القانون.

من جانبه، قال رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الاعلى المستشار حسام الغرياني ان احد الحلول لمشكلة بطء التقاضي في مصر يتمثل في اجراء تعديل تشريعي في قانون الاجراءات الجنائية وتعديل بعض مواد قانون محكمة النقض.

واشار الى ان الدراسة المشتركة بين محكمة النقض والمعهد الفرنسي لبحوث التنمية تمخض عنها عدد من التوصيات بينها رفع الحد الادنى لقيمة الدعوى القابلة للطعن بالنقض.

حزب النور: مرسي سيحلف اليمين في ميدان التحرير و «يديعوت أحرونوت»: فقراء مصر حسموا الانتخابات لمصلحته

العربية.نت: أعلن نادر بكار، المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي المصري، أن الرئيس القادم هو د.محمد مرسي، وأنهم لا ينتظرون إعلان اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، حتى يتأكدوا من ذلك لأن اللجنة ستقول ما ثبت في المحاضر.

وأضاف من أعلى منصة التحرير، وفقا لصحيفة «اليوم السابع»، أن مرسي سيحلف اليمين أمام اللجنة التأسيسية المنتخبة الشرعية، وأمام الشعب المصري بميدان التحرير، موضحا أن قانون الضبطية القضائية باطل، والإعلان الدستوري باطل. وكانت حملة المرشح الرئاسي د.محمد مرسي قد أعلنت فوز مرشحها بنسبة 52٪ من الأصوات، بحسب ما وردها من نتائج تفصيلية وموثقة، وأكدت أن الأصوات التي لم تفرز حتى الآن لن تغير في النتائج بشكل جذري.

وجاء ذلك في مؤتمر صحافي استهله المتحدث الرسمي باسم الحملة د.ياسر علي بشكر الشعب المصري بكل طوائفه أقباطا ومسلمين، لإصرارهم على استكمال الثورة وتحملهم الكثير للوصول إلى إرادة شعبية محررة من كل القيود.

وقد أعلنت حملة الفريق أحمد شفيق فوزه بالانتخابات، مؤكدة على أنها ستنتظر الأرقام النهائية من اللجنة القضائية المتخصصة. وشككت الحملة ـ في مؤتمر صحافي ـ في الأرقام التي أعلنتها حملة محمد مرسي، مؤكدة فوز الفريق شفيق بـ 51,5٪ من مجموع الأصوات، وفقا لتقديرات الحملة.

الى ذلك، نشرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية امس الاول تقريرا موسعا من ميدان التحرير بالقاهرة حول استطلاع شمل عددا من المصريين بعضهم من البسطاء والآخر من المثقفين، وتم توجيه سؤال موحد لهم وهو: لماذا انتخبتم د.محمد مرسي رئيسا للجمهورية المصرية؟ بحسب ما نقلته صحيفة «الأهرام» المصرية، وتحدث بائع للمشروبات المثلجة «حسن» لمراسل الصحيفة الاسرائيلية وقال: ان فقراء مصر وبسطاءها حسموا القضية وأيدوا مرسي الذي عاد وكرر انه مرشح الفقراء والبسطاء المصريين، واشار الى انه انتخب د.محمد مرسي آملا في التغيير ورغبة منه في التصدي لسياسات الحكومة او المجلس العسكري الذي يعادي الاخوان.

بينما اكد عدنان الذي يعد رسالة دكتوراه ان فوز مرسي بالانتخابات يعتبر هزيمة لمعسكر التيار الفكري الليبرالي، وهو التيار المسيطر على وسائل الاعلام بمختلف توجهاتها وحاول ان يوهم المصريين بان الفريق احمد شفيق سيحسم الانتخابات في النهاية إلا ان المد الشعبي كان أقوى من هذا التأثير وقرر انتخاب مرسي.

وبحسب «يديعوت احرونوت» فقد اجرى مراسلها حوارا مع حامد الذي وصفته بالشاب المصري الثائر من الميدان الذي انتقد المجلس العسكري وبقوة، مشيرا الى انه السبب فيما وصفه بالكوارث التي تواجه مصر، الان موضحا ان هذا الصدام بين العسكري والثوار سيستمر الى فترة طويلة خصوصا مع مقاطعة الكثير من الشرائح المصرية للانتخابات واتهامها للمجلس العسكري بانه سرق الثورة من المصريين.

السر يكمن في المادة 39 من القانون رقم 174 لسنة 2005

..ومفاجأة: «العليا للانتخابات» مجبرة قانونا على إعلان النتائج قبل السبت

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، في وقت سابق من مساء أمس الأول، عن تأجيل موعد اعلان نتائج جولة الاعادة، الذي كان مقررا امس، الى موعد لم تحدده، معللة ذلك بأنها تحتاج الى «مزيد من الوقت» للنظر في الطعون التي تقدم بها المرشحون.لكن المفاجأة ان اللجنة مجبرة بقوة القانون، على اعلان النتائج خلال اليوم الجمعة بحد أقصى، والسر يكمن في المادة 39 من القانون رقم 174 لسنة 2005 الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية، والتي لم يطلها التعديل الذي أدخله المجلس العسكري الحاكم، بمرسوم قانون رقم 12 لسنة 2012، والخاص بتعديل أحكام هذا القانون.

المادة 39

وتنص المادة 39 من القانون رقم 174 لسنة 2005 على انه «تعلن لجنة الانتخابات الرئاسية النتيجة العامة للانتخابات خلال الأيام الثلاثة التالية لوصول محاضر اللجان العامة الى اللجنة وتنشر النتيجة في الجريدة الرسمية»، وهو ما تنص عليه ايضا المادة 52 من قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم 1 لسنة 2005 بقواعد مباشرة اللجنة لاختصاصاتها، والمعدل بالقرار رقم 1 لسنة 2012.

جدير بالذكر ان الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية الذي أعلنته العليا للانتخابات منذ أشهر، حدد الاثنين الماضي كموعد لانتهاء عمليات الفرز، كما ان اللجنة أكدت على لسان أحد أعضائها يوم الثلاثاء الماضي، أنها تسلمت جميع نتائج تصويت الناخبين في جولة الاعادة للانتخابات الرئاسية بجميع المحافظات، وفقا لما ذكرته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، ما يعني أنها تمتلك 3 أيام فقط لإعلان النتيجة، وهي الأربعاء والخميس والجمعة، بافتراض ان المحاضر الكاملة لم تصل من اللجان العامة الا يوم الثلاثاء.

المادة 36

وبنص المادة 36 من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية، فإن «للمرشحين الطعن في القرارات الصادرة من اللجان العامة أمام لجنة الانتخابات الرئاسية دون غيرها، ويجب ان يقدم الطعن خلال اليوم التالي على الأكثر لصدور القرار المطعون فيه، وتفصل اللجنة في الطعن في اليوم الذي يليه، بعد سماع أقوال الطاعن او اخطاره للحضور أمامها وتخلفه عن الحضور»، ما يعني ان اللجنة العليا للانتخابات كانت ملزمة بنص تلك المادة بالفصل في الطعون خلال يوم الأربعاء، والذي انتهى دون ان تعلن اللجنة قراراتها في الطعون، في مخالفة صريحة لنص القانون.